اختفاء الإمام الصدر ولجنة تحقيق إسلامية

2005/12/2م

د. الشيخ محمد شقير

لقد مضى على اختفاء الإمام الصدر في ليبيا عقود من الزمن وإلى الان لم يتم حل هذه القضية مع ما يمثله الإمام الصدر على المستوى الإسلامي والوطني وعلى مستوى الطائفة الإسلامية الشيعية، هذه القضية التي كان يجب أن تلقى الاهتمام الكبير على المستوى الوطني وعلى المستوى الإسلامي سعياً لحلها ومعاقبة الجناة الذين ارتكبوا هذه الجريمة بحق الوطن وبحق جميع أبنائه، لكن ما يؤسف له أنه إلى الان لم يتم الوصول إلى نتيجة كاملة ونهائية في هذا الموضوع.

قد لا يكون اللجوء إلى المؤسسات الدولية أمراً سليماً مع ما تمثله تلك المؤسسات من ثقل دولي ومن إمكانية لممارسة ضغوط قد تسمح بالوصول إلى نهاية لهذا الموضوع، والسبب في ذلك أن تلك المؤسسات يمارس عليها نفوذ كبير من قبل الولايات المتحدة الأميركية ومن ورائها إسرائيل بالإضافة إلى دول غربية أخرى مما يمكن أن يؤدي إلى حرف جهود تلك المؤسسات عن الأهداف الصحيحة لعمل التحقيق بهدف تجييرها لتصب في نهاية المطاف في المصالح الخاصة لتلك القوى الدولية النافذة مع إمكانية عقد صفقات تنهي التحقيق دون الوصول إلى نتيجة صحيحة ونزيهة، ولا شك أن هذه النهاية التي تقوم على الصفقات سوف تقضي على أية إمكانية لمعاودة إجراء تحقيق نزيه وشفاف وصادق بعيداً عن الأغراض الخاصة لهذه

الجهة أو تلك، وهذا ما يضر بالتالي في التحقيق ويقضي عليه وهو ما سوف ينحر الحقيقة التي يسعى الجميع خلفها في قضية اختفاء الإمام موسى الصدر.

وخصوصاً أن تجارب عديدة تثبت أنه يمكن اخضاع عمل تلك المؤسسات الدولية لهيمنة تلك القوى الدولية والتعاطي مع قراراتها ومع جهودها بحيث يكون الغالب عليها مصالح تلك الدول وأهدافها الخاصة بها وأنه يمكن حرفها عن وظيفتها الأساسية ودون أدنى مراعاة لمصالح بقية الشعوب وحقوقها حتى على مستوى كشف حقيقة الامها والمحن التي عاشتها والتي دفعت فيها أثماناً باهظة وتكاليف عالية.

وهنا قد يكون من المناسب السعي إلى تشكيل لجنة تحقيق إسلامية تتألف من مجموعة من الدول الإسلامية الفاعلة والتي يمكن أن تسهم بشكل فاعل وجدي في كشف حقيقة اختفاء الإمام الصدر وأن تسعى هذه الدول مجتمعة مع الجهات المشتبهة للامتثال لمتطلبات التحقيق وللقبول بالخطوات التي يتطلبها اجراء مثل هذا التحقيق، وهذه اللجنة لجنة تحقيق إسلامية تنسجم مع قضية الإمام الصدر باعتبار كونه شخصية إسلامية وطنية عامة، وهو يفرض على الدول الإسلامية أن تمارس مسؤولياتها تجاه قضية إسلامية لم تلق الاهتمام المطلوب من الدول الإسلامية مجتمعة، وإن بادرت بعض تلك الدول بشكل منفرد للاهتمام بقضية الإمام الصدر، هذا من جهة ثانية، ومن جهة ثالثة فإن تسليم هذه المهمة للجنة تحقيق إسلامية يسهم في إقفال الباب أمام أية توظيفات دولية لا تخدم جلاء حقيقة هذه القضية، بل سوف تتحول هذه التوظيفات إلى عائق أمام كشف الحقيقة مما يؤدي إلى ضياعها من جهة، وإلى اعطاء ذرائع لتلك القوى الدولية لتحقيق مشاريعها الخاصة وتنفيذ ماربها، وفيما لو استطاعت لجنة التحقيق الإسلامية تلك أن تقوم

بدورها وأن تكشف الحقيقة فهذا مما سوف يسهم في تكريس فاعلية الدول الإسلامية وقدرتها على حل مشاكلها فيما بينها دون اللجوء إلى القوى الدولية وسوف يثبت أن هذه الدول تستطيع أن تتحمل مسؤولياتها لحل خلافاتها فيما بينها دون اعطاء أية فرصة للقوى الأجنبية للتسلل إلى واقعنا وللنفوذ إلى منطقتنا ومجتمعاتنا ولاستعادة هيمنة مفقودة على مقدراتنا وقرارتنا.

قد لا تكون النتائج مضمونة على مستوى استجابة العديد من الدول الإسلامية لهكذا مشروع وقد لا تكون النتائج أيضاً مضمونة على مستوى قدرة هذه اللجنة على فرض متطلبات التحقيق مع الجهات المشتبه بها، لكن هذا لا يعفي الجميع ولا يعفي تلك الدول الإسلامية من قيامها بواجبها ومسؤولياتها بالنسبة إلى قضية اختفاء الإمام الصدر التي قد يكون ألمها أشد مما لو تعرض الإمام الصدر إلى عملية اغتيال، لأنه في واقعة الاغتيال يعرف مصير الشخص وتبقى الجهود منصبة لمعرفة حقيقة عملية الاغتيال وملابساتها، أما عندما يعمد إلى اختطاف شخصية كشخصية الإمام الصدر، فإن الحقيقة مجهولة كما أن مصير تلك الشخصية مجهول أيضاً، وهذا ما يتطلب من جميع المسؤولين اللبنانيين تكثيف الجهود وبذل المساعي لجلاء تلك الحقيقة لأن الوطن التي يحترم أبناءه ويقدر شخصياته حري به ألا يهن ولا يضعف ولا يتهاون في معرفة مصير شخصية كشخصية الإمام الصدر الذي كان رمزاً للحوار والتسامح والاعتدال والذي ساهم في تكريس ونشر ثقافة الحوار والتسامح بين اللبنانيين، ولذا فإن من واجب الدولة اللبنانية أن تعمل على ايلاء هذه القضية الاهتمام الكافي وأن تبذل في سبيلها المساعي والجهود الكفيلة بالوصول إلى حل لها وإلى معرفة المجرمين الذين ارتكبوها مقدمة لمعاقبتهم وسوقهم إلى العدالة.